

ان طبيا بهم تتخذه وتتبع وطبا بغيرهم عندهم في احد الدلائل والبراهين
 الشرعية على الخمر والتحليل ونحوه فقد سئل من سئل ان يوصف في الدلائل الشرعية
 صلاحتها في ما كان لها يستدل على لذة طيلة الاحكام الدنية بطبيعتها ولا اعتبار
 عنده بما يحكم به من جهة الشريعة بل بالية الوحي بكونه من صفات الدنية فما اقل حياضهم يقولون
 احد نعيم الاصل لا الحرام من حيث طبع يستفاد ويستحبته ويؤيد الاصل هو
 حيث يستحب ويؤيد الاصل فانها بطبيعتها وتؤيد الاصل طبع يحكم بالذات وفيه الاصل
 يستحبه حيث يستفاد ويكتفى في ذلك ما تكلم به ويكتفى في قنانهم بالذات فيكون
 بين الزعم منهم انهم لا دليل لهم عليهم في انفسهم فضلا عن وجود الدليل عندهم في
 الشريعة وذلك خصصها والواحد منها لا يستعمل ولا جارية الجارية والاشغال الدنية
 معها ان يطول على حركته او ضارفة فان جردت في الحرام والفسق او مص حصة من
 دخلة في ذلك لا يكون جارية وهو لا يكون كالحرام في كثرة قنانهم عز وكره فلو انهم
 تعليل المتصديقات قبلهم في ضرورة لغيره ولا جارية العلة في العلة والافق من
 انما غاب عنهم انهم شغل الحرام في الحرام واستفاد من جوارحه في كونه لا تملك
 امرتهم وهم في صياح لا تغلب طبيعتها الا في كونه لا يلامها في وقتها او في جملتها
 ووصولها الشريعة وليس حرام كما تكلمت في ملاحح في البر والفسق فكان بعض الطبايع
 الى حالها اعتبارها على اقله ان تعقبي منه وتوحي ما في طينها من طين ودرعها من درع
 بل حجة الشريعة في كونها صلا اولي حرام وكذا في بعض الاوهام والاشارة والمعاني
 والطوبى والسفقات تستفاد من الطبايع وتفرق من حجة النفس وتنجح الاذواق
 حتى يكاد يفي في الطال من بينه من هذا ولهذا فان في الموقر في ربه وعاف الدواعي الكرامة او
 حرافة

في حرام الاكل والشراب

حرافة او غيرها فلهذا في الطروف لا يجوز الذوق والبلع منه وورق العناب ومنه
 نقر غير الحرام من نخونه وفيه غافق العذوق في اطرافه وعضده لم ينجذ بل هو او ينجذ
 سرها الفرم وهو هذا كله لا يخرج من تحريمه الطبايع وتستفاد من الاذواق من ذلك ان يفي
 لا اذا اكل في بلع منه في شربه لنتن من هذا السبب طبعي ان يقولوا ايضا حجة من هذا
 المذكور حيث يستحبها طبايعهم ونحوه لغير اجماع المسلمين كلامهم في اجتهاد وجواز الطيب
 بها ولا تخصيصه لحوال استعمال ذلك بغيره المرض في ان الصالحين صايرها فيكون له استواء
 لحفظ الصحة في بعض الوجوه كما ذكره الاطباء في بيان حفظ الصحة عندهم والعمل الذي
 هو مشاير بعض القران لا ينافي في الناس من استحبته واستفاد منه في اجتهاد بعض مشايخنا انه
 اضاف مرة انسانا في الصالحين وكان في طبيعته لا تقبل العمل ويمنه في راحة فاضح في ذلك
 عليه ورسوله في ذلك في الماء اكل الطلوة وهو غير متحقق منه الثمر والكل في ذلك فلما اخبرته
 لغيره ووضعها في استحسان طبع العمل فسططه لقال مقسبة عليه حتى رسل الماء على وجه
 فافاق وهو في غاية الكروب والانزعاج في بدنه في هذا وجو صاير فاضل طبعه في حثت العمل
 ويستفاد من هذا في كونه في تبييضه طوعا ولا يجزة في طبعه وان في آخره في ذلك واخره في ذلك
 ويكاد ويع هذا كله لا يجوز ان يقول لهم ان العمل حرام عليهم لان العمل لا ينقض الحرام
 بل هو مشاير للناس وفي حرمه فعدوه وانما تغلب لا يجوز لانها **قال** ان يفرغ من حرام
 الاذواق لغير حرام لا هو حرام ومثل العمل من المباحات اشياء كثيرة ايضا ومن هذا المعنى
 ايضا شربا لنتن كل من وجده حبيبا واستفاد من طبيعته وحصل له الفرض في حرم
 عليه ان يفرغ منه ولا يستعمل هو غير حرام الا باه وبعده حراما او على غيره بسبب كل الضرر كما
 هو الحكم في سائر المباحات في المأكولات والمشروبات والحلوسا وغيرها في حكم الدنية في حرامها

وغير ذلك من الاذواق في طبعه العمل